

صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط يكشف عن إنجازات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد برسم سنة 2020

حوادث السير وحوادث الشغل، والأمراض المهنية، وصنایق العمل، وبرنامج دعم الأرامل، وصندوق التكافل العائلي...

وتشكل هذه المنصة المرنة والقابلة للتطور في واقع الأمر، أداة ذات قيمة مضافة عالية يستخدمها صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط (الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد) ضمن المهام المنوطة له لحساب الدولة، وذلك على غرار مساهمته التاريخية في عملية تبسيط مشهد منظومة التقاعد عبر إدماج الصناديق الداخلية في إطار النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR).

فخلال 2020، استكمل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط العديد من المشاريع الهيكلية ذات الأثر القوي على أدائه وحكامته وتنظيمه، خاصة تجديد منظومته الجديدة للتسيير الحاصلة على شهادة المطابقة إيزو 9001 وإتمام برنامجه للتحويل الرقمي الهادف إلى تنويع « مسار الزبون » وذلك من أجل مسايرة أفضل للنمو القوي للسكان من قبيل منصة التدبير الموحدة والشاملة لمنتجات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

ومن جهة أخرى، عزز صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط هيئات حكمة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد عبر انتداب أعضاء مستقلين جدد باللجان الإدارية، ولجنة الافتحاص والمخاطر، ولجنة القيادة والاستثمارات، ويتعلق الأمر بشخصيات بارزة وطنيا وخبراء دوليين، ذوي كفاءات عالية ومتنوعة في مجالات التقاعد والتأمين والمالية والاستثمار.

كما تجدر الإشارة، من جانب آخر، إلى تنويع صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط مؤخرا من طرف الجمعية الدولية للضمان الاجتماعي (AISS) بثلاث شواهد امتياز: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحكامة الجيدة وجودة الخدمات.

كما تابع صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط أيضا التحكم في مؤسسات تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد.

قدم صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، الهيئة المسيرة للمؤسستين: الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA) والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR)، خلال اجتماعات اللجان الإدارية، الجمعية يوم 12 أبريل 2021 تحت رئاسة السيد عبد اللطيف زغنون، المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير، النتائج السنوية للمؤسستين اللتان يتولى تدبيرها.

وصرح السيد عبد اللطيف زغنون، المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير ورئيس اللجان الإدارية للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، بهذه المناسبة قائلا: « في سياق خاص واستثنائي، والذي اتسم بالأزمة الصحية وتحدياتها والصعوبات المترتبة عنها، أكد صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط الذي يتولى تدبير الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، التزامه في إطار مهمته الطبيعية المنوطة به كطرف « ثقة » ومقدم لحلول مفيدة كما واصل مساره من خلال التحولات الإيجابية التي أحدثها على مستوى الحكامة والتسيير والإنجازات العملية والمالية وجودة الخدمات التي يقدمها لمليون مغربية ومغربي في مجالات التقاعد وصناديق التضامن، دون تجاهل دوره كمستثمر مؤسساتي يعمل في ذات الوقت من أجل توظيف مثمر وآمن لأموال الصناديق المسيرة، وذلك بهدف المساهمة الفعالة والمسؤولة في تمويل الاقتصاد الوطني.»

تنفيذا للتعليمات الملكية السامية المتعلقة بالاحتياط الاجتماعي، أعرب صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد عن مواصلة تعبئته بمساهمة ناجعة وفعالية في هذا الورش الكبير والتزامه الراسخ بمشاركته الفعلية في الأوراش الوطنية من بينها تلك التي تتعلق بمجال الاحتياط وخاصة إصلاح منظومة التقاعد.

طبقا لمهمته كفاعل مندمج، يتابع صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط مسلسل توطيد ورقمنة منصبه الموحدة للتدبير التي تحمل إلى حدود الآن التدبير التقني والإداري والمالي لعدة أنظمة تقاعد وصناديق التضامن، ذات الهيكلة المتنوعة: النظام الجماعي لمنح التقاعد (النظام العام والنظام التكميلي) والنظام التكميلي للتقاعد «روكور» وصناديق تقاعد خاصة وكذا إيرادات

النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد : قدرة تكيف قوية لمواجهة تقلبات السوق المالية

رغم الانخفاض الذي عرفته سوق البورصة، فقد حققت باقي أصناف الأصول المكونة لمحفظة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد نتائج إيجابية خلال 2020 حيث وصل مبلغ قيمتها الجارية إلى 128 مليار درهم في 31 دجنبر 2020.

ومن جانب آخر، فإن الحكامة الجديدة للإدارة المالية للنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ستحفز على تسريع تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية عبر مواصلة التدبير الديناميكي للمحفظة واستكمال إنجاز العمليات الاستراتيجية ذات الوقع القوي على المردودية المستقبلية.

بفضل القيمة الكبيرة لاحتياطياتها وتدفقاتها الداخلة وفق توقعات الدراسات الاكتوارية، فإن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد أظهر في نهاية 2020 أفق ديمومة حتى حدود سنة 2051.

وبهذا، فقد أنهى النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد السنة المالية 2020 بتحقيق فائض بلغ 1,5 مليار درهم.

وإلى حدود نهاية دجنبر 2020، يضم النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد 659.424 مواطنة ومواطن بينهم 523.125 منخرط و 136.299 مستفيد من المعاشات، يندرجون من 3.490 مؤسسة منضمة.

الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين : نشاطات عمليتي دؤوب ونتائج مالية إيجابية

فيما يخص نشاطه المتعلق بالتدبير الخاص لمعاشات أنظمة وصناديق التقاعد، تمكن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين خلال 2020 من تحصيل مبلغ إجمالي من الرساميل والأقساط والانخرافات يصل إلى 2.338,80 مليون درهم.

أما الرساميل المحصلة من إيرادات حوادث الشغل والسير، فقد مثلت 55% من رقم معاملات الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين خلال 2020. وقد مثّل نظام التقاعد التكميلي « روكور » حصة 44,4% من رقم المعاملات الإجمالي للصندوق الوطني للتقاعد والتأمين وذلك بتحصيل مساهمات بلغت 1.039,95 مليون درهم.

وفيما يخص معاشات التدبير الخاص، فقد بلغت مجموع 1.520,60 مليون درهم. ومن جانبه، بلغ عدد المستفيدين 124.151 خلال سنة 2020.

وفيما يتعلق بنشاط التدبير المفوض، فإن الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين قام بتسديد مبلغ إجمالي يصل إلى 1.295,83 مليون درهم لعائدة 250.000 مستفيد من الإيرادات والمعاشات والمساعادات والتسبيقات لعدد كبير من صناديق التضامن الخولية من طرف السلطات العمومية للتدبير (صناديق العمل، دعم الأروامل وصندوق التكافل العائلي).

وارتفع مستوى الأداء السنوي الصافي لمحفظة الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين، متأثرا بشكل إيجابي بارتفاع قيمة السوق لمحفظة السندات التي تم تقييمها بحوالي 23 مليار درهم في 31 دجنبر 2020.

وبهذا، فقد أنهى الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين السنة المالية 2020 بتحقيق فائض بلغ 101,06 مليون درهم.

نبذة عن صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط

يجسد صندوق الإيداع والتدبير مهمته كطرف « ثقة » ويتولى من خلال صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، التدبير الإداري والتقني والمالي لمؤسستين : الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد وبالتالي حوالي 151 مليار درهم من الاحتياطيات تتعلق بأزيد من 20 نظام للتقاعد وصناديق الاحتياط، والتي تتسم بتنوعها الكبير من حيث الفئات الاجتماعية والهيكلية وطبيعة الخدمات. وبهدف الاضطلاع بمهمتها، يستند صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط، الفاعل الشامل والمندمج، إلى حكمة وأداء تنظيمي عصري، ومنظومة معلوماتية مرنة وقابلة للتوسع وموارد بشرية ذات كفاءة خدمة أزيد من مليون مواطن.

حصل صندوق الإيداع والتدبير للاحتياط والصندوق الوطني للتقاعد والتأمين (CNRA) والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR)، على شهادة المطابقة للمعيار الدولي إيزو 9001 نسخة 2015، وشهادة المعيار الدولي الخاص بالتزامات التأمين ISAE من الصنف الثاني، وشهادات الامتياز للجمعية الدولية للضمان الاجتماعي بالنسبة لثلاث توجيهات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتواصل، والحكامة الجيدة وجودة الخدمات.